الجماعات المتمرّدة في السودان تسعى لتحقيق السّلام بعد سنوات من القتال.



اعداد وكالة الأنباء الأمريكية (Associated Press) "أسوشيتد برس" ترجمة مركز الخطابي للدراسات

أمام السلطات السودانية الانتقالية الجديدة ستة أشهر للتوصل إلى عملية السلام مع متمردي البلاد، وذلك بموجب اتفاق تقاسم السلطة الذي تم التوصل إليه هذا الصيف بين الجيش والحركة المؤيدة للديمقراطية بعد الإطاحة بالرئيس المستبد الذي حكم لفترة طويلة عمر البشير في أبريل / نيسان. وإذا فشلت السلطات في تحقيق ذلك، فإن الصفقة ستتعطل وقد تتعرض الحالة الانتقالية الهشة في البلاد للخطر.

تبدأ المحادثات مع المتمردين رسميا يوم الاثنين ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ في عاصمة دولة جنوب السودان المجاورة. وقد التقى مسؤولو الحكومة السودانية بشكل غير رسمي مع زعيم المتمردين في جوبا هذا الأسبوع للتحضير للمحادثات. جاء ذلك بعد أن وقعت بعض الجماعات المتمردة مسودة اتفاق في جوبا الشهر الماضي، تتضمن تفاصيل خريطة الطريق للمحادثات، وتدابير بناء الثقة وتمديد وقف إطلاق النار المعمول به بالفعل. وفيما يلي نظرة لما هو على المحك في السودان، وللمجموعات المتمردة الرئيسية في البلاد:

تاريخ التمردات:

منذ استقلاله عن الحكم الاستعماري البريطاني عام ١٩٥٦، تعرض السودان للعنف بسبب التمردات الطويلة والقتال بين الجنوب الذي يغلب عليه أغلبية مسيحية ووثنية والشمال المسلم العربي. وقد أدى أطول نزاع داخلي في البلاد إلى استقلال جنوب السودان عن الشمال عام ٢٠١١، حيث امتدت الحروب الأهلية بين الطرفين لعقود.

ومع ذلك عام ٢٠٠٠، عرف السودان أكبر عملية قمع وحشية في تاريخه، حيث قام البشير بقمع الانتفاضة التي انطلقت غرب دارفور، وقد اشتهرت الميليشيات الموالية للحكومة هناك والمعروفة باسم "الجنجويد" بسوء سمعتها بعد ارتكابهم لكثير من الفظائع، كما اتهمت المحكمة الجنائية الدولية البشير نفسه بارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية.



محادثات السلام مع المتمردين:

لقد حارب المتمردون السودانيون القوات الموالية للبشير لسنوات طويلة، ليس في دارفور فحسب، بل في الأقاليم الجنوبية للنيل الأزرق وجنوب كردفان. ولم يوقع المتمردون على اتفاق تقاسم السلطة مع الجيش الذي تم التوصل إليه في يوليو/تموز ٢٠١٩، رغم أنهم قاموا بوقف إطلاق النار منذ بداية الثورة ضد البشير تضامناً مع حركة الاحتجاج.



في وقت سابق لمحادثات الاثنين في جوبا، كانت الخرطوم في حالة اضطراب دبلوماسي، حيث زار القادة السودانيون فرنسا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤخراً للحصول على دعمهم.

الجهة الثورية السودانية:

تأسست الجهة الثورية السودانية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ بعد القتال التي شهدته مقاطعتي جنوب كردفان والنيل الأزرق والتي اندلعت بعد انفصال جنوب السودان عن السودان. وهي عبارة عن تحالف بين مجموعات المتمردة في المنطقة، بما في ذلك حركة العدل والمساواة،

وجيش تحرير السودان (ميني ميناوي)، الذي سمي على اسم زعيمه، وفصيل من الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال، بقيادة مالك آجار.



یاسر عرمان

شعار الجهة الثورية

انضمت الجهة الثورية السودانية إلى حركة الاحتجاج ضد البشير، لكها لم تؤيد بالكامل اتفاق تقاسم السلطة مع الجيش. ومع ذلك، فقد دخلت في محادثات مع قادة الاحتجاج والجنرالات قبل وبعد توقيع اتفاق تقاسم السلطة في آب/أغسطس. وقد دعا زعيم الجهة الثورية "ياسر عرمان" إلى أن يكون له دور في الحكومة الانتقالية، ويريد إشراك مقاتلي الجهة في جيش البلاد، وهو أمر من المرجح ألا يقبله الجنرالات السودانيون.

الحركة الشعبية لتحرير السودان -شمال/عبد العزيز الحلو:

انقسمت الحركة الشعبية لتحرير السودان-الشمال عام ٢٠١٧ إلى فصيلين، أحدهما بقيادة "عبد العزيز الحلو" والآخر بقيادة "مالك عقار" الذي انضم لاحقًا إلى الجهة الثورية السودانية. حركة الحلو هي أكبر مجموعة متمردة في السودان، وتنشط في مقاطعتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، حيث تسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي.



مالك عقار

عبد العزيز الحلو

شعار الحركة الشعبية لتحرير السودان

منذ الإطاحة بالبشير، رفض الحلو إجراء محادثات مع المجلس العسكري أو الحركة المؤيدة للديمقراطية، قائلاً بشكل مهم إنه سيتعامل فقط مع حكومة انتقالية "يدعمها الشعب السوداني". وقد دعا الحلو إلى دولة علمانية ليس لها دور ديني في صنع القوانين، وحل ميليشيات

البشير، وإعادة تجديد جيش البلاد. كما قالت الجماعة إنه إذا لم يتم تلبية مطالها، فإنها ستدعو إلى حق تقرير المصير في المناطق التي تسيطر علها.

حركة (جيش) تحرير السودان:

يرأس هذه الحركة "عبد الواحد النور"، وقد رفضت هذه الحركة أيضًا الحكومة الانتقالية، متخلفة عن المحادثات التحضيرية في سبتمبر بين ممثلي الخرطوم والمتمردين في جوبا. دعا النور الحكومة إلى تنظيف البيت أولاً، بما في ذلك حل ميليشيات البشير وحزبه المؤتمر الوطني. كما أنه يربد تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية.



عبد الواحد نور

شعارجيش التحرير السوداني

التقى رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك بعبدالواحد النور في باريس الأسبوع الماضي في محاولة لإلحاقه بالمحادثات المقبلة، لكن النور رفض الاقتراح مرة أخرى.

التحديات المقبلة:

أطلق على الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في سبتمبر/أيلول في جوبا بين الخرطوم والمتمردين: اتفاق "إعلان المبادئ"، وكان يحث على اتخاذ تدابير لبناء الثقة من قبل الحكومة، مثل إطلاق سراح أسرى الحرب ورفض الأحكام والتهم الموجهة ضد قادة المتمردين. منذ ذلك الحين، رفضت السلطات أحكام الإعدام بحق ثمانية من القادة المنتمين إلى جماعة عبد الواحد النور، وأفرجت عن أكثر من عشرة سجناء من فصيل مالك آجار. كما أنها أخرت تشكيل البرلمان وتعيين حكام المقاطعات، لإتاحة الوقت للمتمردين لكي يشاركوا.

قال "سليمان بالدو" الباحث البارز في Enough Project -مقرها واشنطن، وهي منظمة لا تهدف للربح- "إنه سيكون من الصعب إيجاد أرضية سياسية مشتركة، بالنظر إلى أن هناك متمردين يميلون إلى الإسلام مثل حركة العدل والمساواة، بينما يطلب غيرهم حكومة علمانية، مثل حركة الحلو". كما أضاف: "إن إيجاد طريقة لإيصال حركة النور إلى طاولة المفاوضات سيكون أمراً حاسماً."